

## أخبار قصيرة



## الدفاع الألمانية غير متفائلة بوضع الحرب في أوكرانيا

ذكرت صحيفة "بيلد" الألمانية أن وزارة الدفاع الألمانية تشعر بالقلق إزاء الوضع العسكري في أوكرانيا. ونقلت الصحيفة عن خبراء عسكريين ألمان قولهم إن القوات الأوكرانية تواجه تحديات كبيرة في الميدان. وأشار الخبراء إلى وجود ضغوط على القوات المسلحة الأوكرانية، مضيفين أنهم يأملون أن تؤدي الظروف الجوية القادمة إلى إبطاء تقدم القوات الروسية.

وفي الوقت نفسه، لاحظ الخبراء أن القوات الروسية تحزز تقدماً تدريجياً باتجاه الغرب. وأضافت الصحيفة أن الجيش الألماني يواجه صعوبات في توفير معدات عسكرية إضافية لكيف من مخزونه الحالي.



## رئيس وزراء باكستان السابق، الحكومة الحالية غير شرعية

قال خاقان عباسي، رئيس الوزراء الباكستاني السابق، إن الحكومة الحالية في باكستان، التي وصلت إلى السلطة عن طريق التزوير في الانتخابات، لا تملك صلاحية تعديل الدستور. وأضاف رئيس حزب عوام باكستان حديث التأسيس أن معظم أعضاء مجلس الشيوخ المنتمين إلى الجناح الحكومي قد وصلوا إلى مناصبهم عن طريق دفع الأموال. وانتقد عباسي بشدة الفساد المالي المستشري وغياب الشفافية في النظام السياسي للبلاد.



## أفغانستان.. تنظيم داعش الإرهابي يتبنى هجوم ولاية غور

أعلنت جماعة داعش الإرهابية في بيان لها أنها قتلت ثلاثة من عناصر طالبان وجرحت أربعة آخرين في هجوم بولاية غور. وقع الهجوم في منطقة بين مقاطعتي "جهارسده" و"فيروزكوه"، ونشر داعش الإرهابي هذا الخبر عبر قنواته الرسمية على تطبيق تيليجرام. وكانت مصادر إخبارية أخرى قد أفادت سابقاً بمقتل عدة أشخاص في هذه المنطقة. لم تصدر حركة طالبان أي رد فعل حتى الآن بشأن هذا الحادث. ومع ذلك، نشرت وسائل إعلام مقربة من طالبان مؤخرًا، مثل "المركز"، مقطع فيديو يظهر اعترافات لثلاثة من أعضاء تنظيم داعش الإرهابي تم اعتقالهم. في هذا الفيديو، اعترف أعضاء التنظيم الإرهابي-اثنان منهم من أفغانستان وواحد من طاجيكستان - بأنهم أرسلوا إلى أفغانستان لتنفيذ هجمات بعد تلقيهم دورات تدريبية في باكستان.



## في ظل تمادي الغرب في دعمه لأوكرانيا

## روسيا بصدد تغيير عقيدتها النووية

السابق للكرملين، مشيرًا إلى تغيير العقيدة النووية لموسكو، إن هذه التغييرات فتحت الأبواب أمام روسيا لاستخدام الأسلحة النووية التكتيكية في ساحة المعركة. وأضاف في مدونته الرسمية: "لقد انخفضت عتبة استخدام الأسلحة النووية. الآن سيكون من الأسهل لروسيا استخدام مثل هذه الأسلحة". كما عزا هذا المسؤول السابق سبب تغيير العقيدة النووية لموسكو إلى تهديد التوتر الشديد من جانب الغرب، مؤكدًا: "الغرب متأكد من أن روسيا لن تكون أول دولة تستخدم الأسلحة النووية، لكن روسيا تقول الآن إنها مستعدة".

اعتبر إيغور كوروتشينكو، المحلل العسكري الروسي، تغيير العقيدة النووية ضروريًا، قائلًا إن الغرب تجاهل العديد من التحذيرات السابقة.

## التغييرات الجديدة

في ظل عدم اليقين بشأن دعم الولايات المتحدة وحلف الناتو للإجراءات الأوكرانية المقبلة، أعلن بوتين عن تغييرات في العقيدة النووية. أكدت تصريحاته أن الأسلحة النووية "إجراء ضروري لحماية سيادة البلاد"، وقال بوتين: "تم تحديد الظروف التي تنتقل فيها روسيا إلى استخدام الأسلحة النووية بوضوح أيضًا".

بافتراض أن تصريحات بوتين تعادل أساسًا (أو تمثل بدقة) العقيدة النووية الروسية الجديدة، يمكن تحديد أربعة اختلافات رئيسية على الأقل بين العقيدة الجديدة ونسخة ٢٠٢٠.

تحدد أربعة شروط تستخدم روسيا بموجبها الأسلحة النووية، وهي: تُلقَى معلومات عن هجوم صاروخي بالبيسي على أراضي الاتحاد الروسي أو حلفائه؛ استخدام الأسلحة النووية أو أسلحة الدمار الشامل الأخرى ضد روسيا أو حلفائها؛ الهجمات على القيادة والسيطرة والبنية التحتية للاتصالات النووية الروسية؛ والهجمات ضد روسيا بأسلحة تقليدية تهدد "وجود" الدولة الروسية.

كما تشير هذه العقيدة إلى أهمية الأسلحة النووية في منع "تصعيد الأعمال العسكرية وإنهائها في ظروف غير مقبولة للاتحاد الروسي أو حلفائه". منذ الحرب الروسية الأوكرانية، كرر السياسيون والمسؤولون الروس بشكل متقطع استخدام الأسلحة النووية إذا لزم الأمر، ووصف ديميتري بيسكوف، المتحدث باسم الكرملين، تغيير العقيدة النووية بأنه ضروري لموسكو بسبب مجموعة من العوامل، بما في ذلك تصاعد التوتر حول حدود روسيا. وأضاف بيسكوف: "من الواضح أنه في ضوء التطورات الدولية الأخيرة، وتصاعد التوترات حول حدودنا، ودعم القوى النووية لأوكرانيا، واقترب البنية التحتية العسكرية لحلف الناتو من حدود روسيا، نحتاج إلى تغيير عقيدتنا النووية وتغيير سياسة الردع النووي". وأشار بيسكوف إلى أن "مثل هذا التحديث قد تم إعداده بالفعل والآن يصبح رسميًا".

قال سيرغي ماركوف، المستشار

أولاً، تشير هذه العقيدة صراحة إلى بيلاروسيا كمحمية بالظللة النووية الروسية، بدلاً من الإشارة إلى "الحلفاء" بشكل أوسع. وأوضح: "احتفظ بحق استخدام الأسلحة النووية في حالة العدوان على روسيا وبيلاروسيا كحدى الدول الحليفة". بالتأكيد، كانت بيلاروسيا تحت مظلة الردع الموسعة الروسية لعدة عقود كجزء من منظمة معاهدة الأمن الجماعي. ومع ذلك، لم تذكر روسيا صراحة بيلاروسيا في عقيدتها حتى الآن. قد يكون هذا رمزًا للعلاقات الاستراتيجية المتزايدة بين موسكو ومينسك، حيث نشرت روسيا أسلحة نووية تكتيكية في بيلاروسيا هذا العام.

ثانيًا، أوضحت عقيدة روسيا لعام ٢٠٢٠ أن الأسلحة النووية يمكن استخدامها ضد الهجمات التقليدية "عندما يكون وجود البلاد في خطر" وقالت إن الردع النووي "يضمن حماية السيادة الوطنية وسلامة أراضي البلاد". لكن شرح بوتين للعقيدة الجديدة يتخلى عن هذه العبارة، ويقول بدلاً من ذلك إن الأسلحة النووية يمكن استخدامها ضد "تهديد حيوي لسيادتنا". ما تظهره هذه الاستراتيجية هو أن بوتين يخفض عتبة الاستخدام النووي المحتمل بينما يزيد أيضًا من الغموض حول وقت استخدام الأسلحة النووية. هذا يدل على الاستعداد لقبول مخاطر أكبر في حرب أوكرانيا ومحاوله زرع عدم اليقين في أذهان أعداء روسيا.

ثالثًا، تحمل العقيدة الجديدة مسؤولية الدول الثالثة التي تدعم

الهجمات التقليدية على روسيا، حتى لو لم تكن هي التي تنفذ الهجمات. قال بوتين: "تقترح النسخة المحدثة من الوثيقة أن العدوان على روسيا من قبل أي دولة غير نووية، ولكن بمشاركة أو دعم من دولة تمتلك أسلحة نووية، يجب أن يُعتبر هجومًا مشتركًا على الاتحاد الروسي". يبدو أن هذا التغيير يستهدف على وجه الخصوص أعضاء الناتو الذين يسلحون أوكرانيا في الحرب الحالية.

أخيرًا، كانت العقيدة السابقة تقول إن الأسلحة النووية يمكن استخدامها في حالة تأكيد بيانات الهجوم الصاروخي الباليستي الواردة، لكن النسخة الجديدة توسع أيضًا طبيعة الهجمات الواردة التي يمكن أن تؤدي إلى استخدام الأسلحة النووية لتشمل الطائرات الاستراتيجية والتكتيكية والصواريخ الكروز والطائرات بدون طيار والطائرات فوق الصوتية وغيرها. إن إدراج الطائرات بدون طيار في هذا البند مهم للغاية، حيث شنت أوكرانيا هجمات واسعة النطاق بالطائرات بدون طيار ضد القواعد الاستراتيجية الروسية مرارًا وتكرارًا. كما يبدو أن هذا الأمر مصمم بوضوح للحرب الجارية في أوكرانيا ومحاوله لزيادة المخاطر على أعضاء الناتو الداعمين لأوكرانيا.

النتيجة الرئيسية لهذه التغييرات في العقيدة الروسية هي أنها تستهدف الناتو في سياق أوكرانيا، مما يشير إلى توسيع الظروف التي تستخدم فيها روسيا الأسلحة النووية وزيادة الاستعداد لتصعيد الحرب الحالية.

تشير هذه التغييرات في العقيدة النووية إلى أن روسيا تغير استراتيجيتها للاعتماد بشكل أكبر على الأسلحة النووية في ظل الحرب الجارية في أوكرانيا والدعم الغربي لها، وهو موضوع لم يكن فعالاً حتى الآن. أحد الأمثلة على سياسة ضبط النفس الروسي وتمادي الغرب هي تحذيرات روسيا في عام ٢٠٢٢ بأن إرسال صواريخ إلى أوكرانيا يتجاوز "الخط الأحمر". ومع ذلك، الولايات المتحدة والغرب تمادوا في عدوانهم و أرسلوا صواريخ لأوكرانيا، واستمروا في سياسة الناتو التوسعية.

بالنظر إلى ما يحصل، لماذا تصعد روسيا تهديداتها النووية ولماذا الآن؟ أحد الاحتمالات هو أن روسيا لا ترى تهديداتها النووية غير ناجحة، وبدلاً من ذلك تركز على المكاسب الاسمية للترهيب النووي. قد يشمل ذلك إبطاء تسليم القدرات الرئيسية إلى أوكرانيا بما في ذلك الدبابات والطائرات المقاتلة والصواريخ. احتمال آخر هو أن روسيا تعتقد أن جهود الردع السابقة قد فشلت لأنها لم تكن "كبيرة" بما يكفي. بما يكفي. الاحتمال النهائي، وهو الأكثر ترجيحاً، هو أن بوتين يعتقد أن الظروف قد تغيرت، لذلك ربما تكون التهديدات أكثر نجاحاً في ظروف مختلفة. قد يدرك بوتين أن الناتو منقسم الآن بشأن مسألة الهجمات بعيدة المدى أكثر مما كان عليه في بداية الحرب، ويرى ذلك فرصة لخلق المزيد من الانقسام بين الحلفاء وإضعاف الدعم الخارجي لأوكرانيا.

## أعلن بوتين عن تغييرات في العقيدة النووية، وأكدت تصريحاته أن الأسلحة النووية «إجراء ضروري لحماية سيادة البلاد»

الاستقرار المالي، وقد يؤدي أي ارتفاع مفاجئ في أسعار الفائدة أو تباطؤ في النمو إلى تفاقم الوضع.

تواجه الحكومة الفرنسية تحديات كبيرة في تنفيذ خطتها، خاصة مع وجود معارضة قوية في البرلمان من اليمين المتطرف بقيادة مارين لوبان، واليسار الراديكالي. كما أن حكومة بارنبيه تفتقر إلى الأغلبية البرلمانية، مما يجعل تمرير الإصلاحات أمراً صعباً دون تقديم تنازلات.

يؤكد الخبراء على ضرورة إجراء إصلاحات شاملة لتعزيز موقف فرنسا في الاتحاد الأوروبي. وستكون الأشهر القادمة حاسمة، حيث سيراقب المحللون عن كثب ردود فعل الأسواق المالية تجاه الإجراءات المزمعة، والتي ستحدد إلى حد كبير مستقبل فرنسا المالي.

## تحديات كبيرة تواجه الإقتصاد الفرنسي



منذ الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨، يحذر صندوق النقد الدولي من أن ارتفاع مستوى الدين الفرنسي يهدد

يعزو الخبراء هذه الأزمة إلى عدة عوامل، أبرزها السياسات المالية المتساهلة والإنفاق الحكومي المرتفع

الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٤، وهو ما يتجاوز بكثير متطلبات الاتحاد الأوروبي.

لمواجهة هذه الأزمة، أعلنت الحكومة الفرنسية برئاسة إيمانويل ماكرون عن خطة تقشف صارمة. فقد كشف رئيس الوزراء ميشيل بارنبييه عن نيته توفير ٦٠ مليار يورو بحلول عام ٢٠٢٥، وهو ما يعد من أكبر إجراءات التقشف في تاريخ فرنسا الحديث. تتضمن الخطة تخفيض الإنفاق بقيمة ٤٠ مليار يورو، وزيادة الضرائب بقيمة ٢٠ مليار يورو، مع استهداف الأثرياء والشركات الكبرى بشكل خاص.

تواجه فرنسا أزمة مالية خطيرة تهدد مكانتها في منطقة اليورو. فقد ارتفع الدين العام الفرنسي إلى مستويات غير مسبوقة، حيث وصل إلى ١١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من عام ٢٠٢٤، أي ما يعادل ٣٢٢٨,٤ مليار يورو. هذا الوضع أثار قلق المستثمرين والخبراء الاقتصاديين. فللمرة الأولى، تجاوزت العائدات على السندات الحكومية الفرنسية نظيره الإسباني، مما يشير إلى تزايد عدم ثقة الأسواق في الاقتصاد الفرنسي.

من المتوقع أن يصل العجز في الميزانية الفرنسية إلى ٦,١٪ من